حقوق الإنسان ملاحظات في الخصوصية اللبنانية

صادق عباس الموسوي

الكتاب: **حقوق الإنسان الشخصية والسياسية**

تأليف: عبد الله لحود و جوزف مغيزل

الناشر: منشورات عويدات، الطبعة الثانية، ١٩٨٥

من الواقع اللبناني المرير المشغوف بالطائفية، الموسوم بحقوق الإنسان نصاً بدون معنى، ينطلق الكاتبان ببحث نقدي مقارن، وبرؤية وطنية شبه علمانية وبنظرة قدسية وهالة برّاقة، حول وثيقة حقوق الإنسان التي رفع رايتها إعلان الحقوق عقب الثورة الفرنسية ١٧٨٩م وكرسّها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في قصر شايو بباريس ١٩٤٨م، ومقاربتها بالواقع اللبناني، في الكتاب الذي ينقسم إلى موضوعين من طبيعة واحدة وهدف محدد.

في القسم الأول يتناول **عبد الله لحود** حقوق الإنسان الشخصية؛ حيث يقف بإعجاب، وإكبار أمام وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية التي تأثرت بها جميع الدساتير الحرّة، وكانت السبب الذي أخصب الفكر العربي وأثّر في عمالقة النهضة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. يقوم الكاتب بمقارنة بين الدساتير اللبنانية والإعلان العالمي وباستقراء نقدي للقانون اللبناني، يدعو من خلاله لإلغاء المحاكم الشرعية ذات الكيان الخاص وإزالة قوانين الأحوال الشخصية التي تجرح حقوق الإنسان، وإقرار الزواج المدني الذي دعا إليه بعض رجال الدين الواعين.

يبحث الكاتب في المساواة والحريات وقوانين الطفولة والأمومة وحرية الدفاع ومقاومة الطغيان، ويخلص إلى أن التشريع اللبناني جيد في جملته إلا حين يصطدم بالاعتبارات الطائفية، ويختم بالدعوة إلى توحيد التشريع لجميع اللبنانيين، وتبني وثيقة الحقوق قولاً وفعلاً وليس لمحرر التغني بوضعها.

على خطى **لحود** يبحث **جوزيف مغيزل** حول حقوق الإنسان السياسية المكرّسة في الدساتير اللبنانية، على ضوء الإعلان العالمي لرؤية مدى اتفاقها معه، وقدر استجابتها وأمانتها لتعاليمه وحدوده. ويعالج الكاتب مجموعة أبحاث منها حق الرأي والإعلان- حيث استقى لبنان أصوله من دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية ١٨٧٥م- كما يتناول حق الاجتماع، وتأليف الجمعيات، وحق التظاهر، وحقوق المرأة السياسية.

يخصص **مغيزل** القسم الأخير لدراسة مسهبة حول مشكلة مشاكل لبنان وهي الطائفية، التي تُراعى بحجة التوازن الطائفي، رغم أنها مصدر أساس للانقسام والتناحر والمزايدات الغوغائية التي أقعدت دوائرنا عن الفعالية، وأخّرت وعينا عن النمو وجمدت انطلاقتنا عن التقدم. يتبنى الباحث موقف إزالة الطائفية مباشرة ودفعة واحدة من النصوص، ويعرض المواقف منها متنقداً بشدة من ينادي ببقائها وتنظيمها، مسجلاً مجموعة اعتراضات على من يقول بإزالتها تدريجياً، مستخلصاً نتائج يستطيع اللبنانيون من خلالها معالجة هذه الأزمة وتداعياتها التي أعيت البلد، منها اعتماد الدولة العلمانية قاعدةً للتعامل مع الأديان ونزع الأحزاب والتكتلات الطائفية وإحلال الوطنية بدلاً عنها. ويدعو الكاتب أخيراً إلى إقرار جميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ويثق بأن اللبنانيين سيتمسكون بها.

ويضم الكتاب في قسمه الأخير مجموعة وثائق حقوق مختلفة: نص الإعلان العالمي ١٩٤٨م، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦م)، وأخرى بشأن الحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦م)، والبروتوكول الاختياري الملحق بها (١٩٦٦م)، وإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة.

من خلال قراءة متأنية للكتاب يمكن الوقوف عند ثلاث نقاط:

أولاً: حول وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية:

يعرض لحود هذه الوثيقة ويلفت إلى أهميتها، كونها المحور الرئيس والحجر الأساس للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأنها بداية الحقوق، ملهمة الدساتير، مسببة النهضة ومخصبة الفكر العربي. وضعها الفرنسيون وامتد شعاعها من باريس إلى العالم حتى كرّسها الإعلان العالمي. لكن ما لم يذكره لحود، أنها لم تأتِ بمحض الصدفة، ولم تكن من إبداع الفرنسيين فقط، بل جاءت كرد فعل على انتهاك سلطوي آنذاك، وأنها كانت نتيجة سلسلة من إسهامات عديدة في مجال حقوق الإنسان، بدايةً مع اليونان، حيث تحدث أفلاطون وأرسطو عن القانون الطبيعي للبشر كافةً ونظرتهم إلى الديمقراطية، والرومانيون الذين أسهموا في تطوير الحق الطبيعي والذين أطلقوا القانون العام على أراضي الإمبراطورية، كذلك عريضة حقوق الإنسان الإنكليزية سنة ١٦٢٨م والماغنا كارتا (إضعاف سلطة الملك لصالح الشعب)، وأيضاً الوثيقة الأمريكية، في إعلان شرعة الحقوق الإنسانية إبان الاستقلال[١]. وأخيراً الشرعة الفرنسية التي أخذت بعين الاعتبار الشرعتين الإنكليزية والأمريكية؛ لذا فالشرعة الفرنسية لم تكن أساس الشرعات الدولية إنما نتيجة لشرعات سبقتها وتكملة لها.

ثانياً: لم يذكر الكاتبان أنه أيّة وثيقة عالمية لا يمكن أن تأخذ منحى شمولي واحد لكل أرجاء المعمورة؛ ذلك أن لكل شعب وحضارة خصوصية وثقافة قد تتعارض أو تتقاطع مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ لذا من غير المُجدي اعتبار الإعلان وثيقة مُنَزّلة، والعمل بحذافيرها، ودقائقها وشجب التخلي عن أحد بنودها. وهذا ما حدا معظم الأقطار لإصدار وثائقها وإعلاناتها الخاصة بحقوق الإنسان، فنرى اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية، ثم اتفاقية «بوغوتا» لحقوق الإنسان الأميركي ١٩٤٨م، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨٦م، والميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أعلن في ١٩٧٩م، وأُقِرّ متأخراً ١٩٩٤م[٢]. ومن هنا، نرى هذه الوثائق جاءت متأثرة جزئياً ومقتبسة لبعض العناوين من الوثيقة العالمية من ناحية، ومراعية للخصوصية الحضارية والهوية الثقافية لكل مجال من ناحية أخرى. على هذا الأساس لا يمكن لوم الدساتير اللبنانية على خلفية عدم التزامها بالنص الحرفي للإعلان العالمي؛ ذلك أنها ملتزمة بالميثاق العربي الذي أهمل بنوداً من الإعلان وأضاف أخرى ملائمة لوضعه، وقد كان مجدياً أكثر أن تكون المقاربة بين الوضع اللبناني والميثاق العربي.

ثالثاً: إن مجرد قراءة الكتاب تظهر لنا الهدف المنشود منه، يظهر لنا من خلال الحملة المركّزة التي يشنها الكاتبان على الطائفية (سبب تخلف لبنان) على حد تعبيرهما في كافة أبحاثه، ويؤكد هذا، البحث المسهب الذي قدّمه مغيزل لهذه الآفة؛ لذا كان لابدّ من التوقف عند هذه الظاهرة وبحثها موضوعياً من وجهة نظر الكاتب والوجهات الأخرى

المتداولة، لذا تتم مناقشة الموضوع من ثلاث جهات:

١- في ضرورة بقاء الطائفية:

حيث يعتبرها البعض علة وجود لبنان وضرورةً من ضرورات المحافظة على كيانه، وهو مطلب الجبهة اللبنانية؛ لإنّ إلغاء الطائفية «**لن يكون عملياً سوى تكريس الطائفية الباطنية التي لا تلبث أن تنفجر أزمة كيانية**». والحقيقة، هي أن التشبث بهذا الرأي يُضمر مصالح شخصية ومآرب فئوية، وهو مطلبُ أقلية ضئيلة جداً من اللبنانيين تنحسر تدريجياً؛ وذلك لأننا نرى بوضوح المعاناة التي طالت والمحنة التي استمرت، ثم أفرزت حرباً أهلية مروِّعة أعيت البلد وأنهكت قواه وقوامه، ويكفي تأكيداً على ضرورة إزالتها ما جاء في الميثاق الوطني ١٩٤٣م: «من أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها...، إن الساعة التي يمكن فيها إزالة الطائفية هي ساعةُ يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان، والطائفيةً -حقيقةً- تضع الحواجز بين الدولة والمواطن، وتقف سداً أمام أمانيه، فيكون أسير الطائفة وممثلاً لها، ويجب أن يضرب بسيفها القاطع ليرضي من يمثلهم ويُبقي على مركزه لذا جرت محاولات حثيثة لإلغائها (محاولة الجنرال سراي١٩٢٥ وفؤاد شهاب[٣])، إلا أن ذلك لم يلق تجاوباً بل معارضه من فئات مختلفة. ولذلك سوف يبقى مطلب **جوزف مغيزل** -كما هو مطلب العدد الكبير من اللبنانيين- مطلب وطني محق يجب العمل عليه.

٢- مطلب العلمنة:

يتبنى مغيزل وصفة العلمنة الشاملة حلاً للقضية اللبنانية، ويدعو لتطبيقها وتكريسها مباشرة ودفعة واحدة.

تُعرَّف العلمنة بمفهومها العام السائد بأنها عملية فصل الدين عن الدولة وهي تُصَوِّر وضعاً تاريخياً اجتماعياً أوروبياً محضاً؛ حيث نشأت في أعقاب صراعٍ عنيف وطويلٍ على السلطة بين الكنيسة والدولة، أو بين السلطة الزمنية والروحية، ما نتج عنه إضعاف سلطة الكنيسة، بل حصرها ضمن النطاق الإيماني والسلوك الشخصي للإنسان. يسوّق المنادون بها أنها ليست إلحاداً وليست موجّهة ضد الدين وإن تطورت في أوروبا على يد **لودفيغ فيورباخ** (١٨٧٢)، ومن بعده **كارل ماركس**(١٨٨٣) لتصبح حركة موجهه ضد الدين، تسعى للإطاحة به[٤]. في الواقع اللبناني تبنت عدة فئات مطلب العلمانية، على الصعيد الإسلامي طالبت بعض الجمعيات الثقافية (خريجي المقاصد) بها، ورفضها المسلمون بشكل عام رغم كونها لا تتعارض مع الإسلام برأيهم؛ حيث يقول **الشيخ محمد مهدي شمس الدين**: «**لا يوجد في العلمنة مشكلة إسلامية، لا على مستوى السياسة ولا على مستوى الدين... ولكنها ظاهرة أوروبية محضة من حيث موطنها أو من حيث وسطها البشري، والحضاري**»[٥]. على الصعيد المسيحي، كان الرفض هو موقفهم بالإجمال. وإذا كانت الجبهة اللبنانية قد طرحتها بصورة عابرة فقد كان: «**موقفاً تكتيكياً لا أكثر بمعنى أوضح كانت رد على المسلمين المطالبين بإلغاء الطائفية السياسية**»[٦]. على ضوء ذلك، وفي صيغة العلمانية المعتدلة التي لا تنكر الأديان وتحترم المعتقدات، تعتبر نظرياً صيغة حل مُثلى يمكن على أساسها إقامة مجتمع منصهر

وموحد في قوانينه وفي نظمه واتجاهاته الفكرية والثقافية والوطنية، وهو ما يفتقده لبنان ويتوق إليه، لكن النظرية شيء والتطبيق شيء آخر، فلا يمكن إيجاد حل مثالي لا يأخذ بعين الاعتبار المجتمع وبنيته ومكوناته وأحواله، ومن الخطأ والعبث استيراد الحلول من الخارج لتطبيقها على الواقع(٧)؛ لذا نجد مطلب **مغيزل** مناسباً على صفحات الكتب ولكنه بعيد كل البعد عن إمكانية التطبيق.

٣- في حال التوافق مع **جوزيف مغيزل** في مطلبه لتطبيق العلمنة، فإنه يطالب بإزالتها من النصوص دفعة واحدة وليس تدريجياً، ويعطي مثالاً على ذلك في بلدية بيروت. هنا يمكننا الوقوف عند مَثله لنقول: إن بلدية بيروت لا تشكّل اتجاهات سياسية متعارضة لوجود الكثافة الإسلامية فيها، ثم إنها فاقدة لصلاحيات كثيرة ما يجعل الاهتمام السياسي بها ضئيلاً، كما إن الغاء طائفية المقاعد فيها يشكّل حركة سطحية وليست بنيوية مثل العلمنة على الصعيد الوطني، لذا فالمثل المذكور لا يمكن القياس على أساسه.

على هذا الأساس لا يمكن تحقيق العلمنة الشاملة؛ لأن لهذا الإلغاء محاذيره، فاللبناني ما يزال مشبعاً بالروح الطائفية، التي «**لم تزل راضخة بقوة تشبه قوة القومية عند غيرنا من الدول**»، وقد جاءت الأحداث الأخيرة لتزيد هذه الروح اشتعالاً؛ لذلك فإن إدخال العلمنة بسرعة وإحلالها محل النظام الطائفي قبل التمهيد لذلك بخطوات تُدخل الاطمئنان والسلام في نفس المواطن، من شأنهما زعزعة ركائز المجتمع وقد يؤديان لمعارك أشد هولاً من سابقاتها؛ إذ «**لايمكن الإفلات من تاريخ لبنان الطائفي عن طريق صيغة علمانية تُفرض بالنصوص مباشرة، بل لابدّ من إعداد الطريق لذلك**».

الواقع أن مشاكل لبنان أوسع وأعمق من أن تحلّها العلمنة الشاملة، وهي إذا كانت حلاً لمشكلة السلطة السياسية في أوروبا، فالمشكلة اللبنانية ليست مطروحة بهذا الشكل ولا يمكن أن تكون العلمنة كفيلة بحل مشاكل لبنان الكثيرة(٨).

أخيراً، في قرارة الكتاب، تستشعر بمعاني الحرية والعدالة المتوقدة في نفسي الكاتبين، والمتدفقة في سطوره، حيث يسعى **جوزيف مغيزل، وعبد الله لحود** للنهوض بالوطن إلى مصافي الرقي الإنساني والمساواة الاجتماعية. ويبقى الكتاب مرجعاً يُستزاد منه لما يحتويه من مقاربةً مهمة ودراسة قانونية وحلول مفترضة ونصوص الوثائق.

الهوامش:

(١) د. سليم الضاهر، **محاضرات عن حقوق الإنسان**، كلية الحقوق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. خالد قباني، **اللامركزية الإدارية والسياسية**، ص: ٦٣٣.

(٤) الشيخ محمد مهدي شمس الدين: **حول العلمنة**، السفير ١٩٧٨/٢/٩م، عن خالد قباني، مصدر سابق.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) د. نجلا عطيه: **لبنان والمشكلة والمأساة**، ص ١٥١.

(٧) جواد بولس، **لبنان في شخصيته وحضوره**: الأنوار ١٩٧٧/٧/١٢م، عن خالد قباني، مصدر سابق.

(٨) د. خالد قباني، مصدر سابق، ص: ٦٤٨.